

عنوان البحث: تحديد العوامل المؤثرة على عائد الأسهم في سوق عمان المالي

دانة بسام محمد يوسف- (رسالة ماجستير غير منشورة - ٢٠٠٨م)

قدمت هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في إدارة
الأعمال - جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا

سنحاول تقديم نقد لهذه الدراسة من خلال التركيز على نقد الدراسات السابقة.

١. هل غطت الدراسات السابقة كافة الأبحاث المهمة والحديثة المتعلقة بموضوع الدراسة؟

- بداية يمكن القول "نعم" إن الدراسة قد شملت العديد من الدراسات السابقة التي تتعلق بعوامل مثل التضخم، سعر الفائدة، العجز في الميزانية العامة، الناتج المحلي الإجمالي، والعديد من العوامل الاقتصادية الأخرى التي تؤثر في أداء الأسهم.
- ولكن على الرغم من الاعتماد على الدراسات السابقة فإنه لا يبدو أن الدراسة تناولت كافة الدراسات الحديثة التي قد تطرأ بعد عام ٢٠٠٦، حيث تشمل الفترة الزمنية التي تعتمد عليها من عام (٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦م) فقط ولكن من الممكن أن تكون قد طرأت تطورات في الأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع في السنوات التي تلت ذلك مثل تأثير التكنولوجيا أو العوامل السياسية الحديثة على أداء الأسهم وهو ما أغفلته هذه الدراسة.

٢. هل اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من المصادر؟

- الدراسة اعتمدت على مزيج من المصادر الأولية مثل التقارير الدورية لبورصة عمان والبنك المركزي الأردني بالإضافة إلى المصادر الثانوية مثل الكتب العربية والإنجليزية والدراسات السابقة.
- إلا أن هناك مساحة أغفلتها الدراسة المتمثل في عدم توسيعها لمصادر الدراسة، حيث كان يمكن للباحثة أن تعمل على توسيع نطاق المصادر خصوصاً فيما يتعلق بالمقالات العلمية الحديثة والدراسات الأكاديمية المستمرة التي قد تعكس التغيرات الاقتصادية الحديثة.
- كان من المفيد لهذه الدراسة أن تشمل تقارير اقتصادية دولية أو دراسات متعمقة من مؤسسات بحثية متخصصة في أسواق المال.
- إضافة إلى ذلك كان يمكن أن تحتوي المراجع على المزيد من التنوع في الآراء التي قد تأتي من مصادر مختلفة جغرافياً، كدراسات أخرى من أسواق مالية مماثلة أو دول ذات ظروف مشابهة، مثل بعض الدول العربية الأخرى أو دول الخليج.

٣. هل هناك توازن بين الدراسات القديمة والحديثة؟

➤ بداية يمكن القول (لا) لم يكن هناك توازن بين الدراسات القديمة والحديثة، اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على الدراسات القديمة والتي تعتبر ضرورية ومهمة لأنها توفر قاعدة معرفية صلبة حول العوامل الاقتصادية المؤثرة في عوائد الأسهم، ولكن في ذات الوقت تزداد أهمية وجود دراسات حديثة في هذه الدراسة لأنها تعكس التطورات الاقتصادية الجديدة مثل: تأثير السياسات النقدية الحديثة، وتطور التقنيات الرقمية، ودور العوامل السياسية العالمية مثل النزاعات التجارية أو التغيرات الاقتصادية العالمية.

➤ في هذه الدراسة نلاحظ إنه تم التركيز بشكل أكبر على الدراسات السابقة التي قد تكون قديمة نسبياً (من بداية الألفية حتى ٢٠٠٦)، مما جعل هناك عدم موازنة حقيقية بين الدراسات القديمة والحديثة، حيث كان يمكن للباحثة أن تضيف الدراسات الحديثة التي تتناول موضوعات مثل التكنولوجيا المالية أو أثر التغيرات في أسعار النفط على الأسواق المالية في الدول العربية.

عليه يمكن القول إن الدراسة كانت بحاجة إلى تضمين أبحاث أحدث وأكثر تنوعاً للمصادر لتكون شاملة ومعاصرة.

٤. هل تم نقد الدراسات السابقة بشكل بناء؟

- من الواضح أن الدراسة قد استعرضت الأدبيات السابقة بشكل شامل إلى حد ما، إلا أن النقد البناء لهذه الدراسات لم يكن بالمستوى المطلوب.
- على الرغم من أن تلخيص الدراسات السابقة تم بشكل جيد إلا أنه كان من الأفضل تقديم تقييم عميق لها، فبينما تم الإشارة إلى نقاط القوة والضعف كان من الأجدر بالباحث تحليل المنهجيات التي استخدمتها تلك الدراسات، فعلى سبيل المثال من المهم تقييم ما إذا كانت عينات البيانات المستخدمة محدودة أو ما إذا كانت الأساليب الإحصائية المعتمدة غير كافية أو دقيقة بما فيه الكفاية.
- أيضاً كان ينبغي على الباحث أن يقدم نقد بناء لاستخدام أساليب الانحدار البسيط والمتعدد في تلك الدراسات، حيث إنها قد لا تكون الأدوات المثلى لفحص العلاقات المعقدة بين العوامل المتعددة في بيئة مالية سريعة التغير فمن خلال تقديم النقد البناء كان يمكن تحسين فهم القارئ للثغرات في الأدبيات السابقة التي قد تكون أغفلت بعض العوامل المؤثرة أو لم تتناول العلاقة بين المتغيرات بشكل كافٍ.

٥. هل تم تحديد الفجوات البحثية بوضوح؟

- من المعلوم أن تحديد الفجوات البحثية في الأدبيات السابقة يعد من الجوانب الأساسية التي يجب التركيز عليها في أي دراسة أكاديمية، وعلى الرغم من أن الدراسة تشير إلى العوامل الرئيسية التي تؤثر في عوائد الأسهم إلا أنها لم تقدم تحليلاً واضحاً للفجوات التي قد تكون موجودة في الدراسات السابقة فعلى سبيل المثال لم يتم التطرق إلى العوامل الاجتماعية مثل التغيرات في التركيبة السكانية أو ثقافة العمل داخل الشركات، وهي عوامل قد تؤثر أيضاً على الأداء المالي.
- أيضاً كان من المفيد مناقشة تأثير العوامل التي تم تحليلها في سياق التغيرات السياسية الحديثة، مثل التغيرات في السياسات الحكومية أو التوترات الإقليمية.
- الفجوة الأبرز التي يمكن تحديدها في هذه الدراسة هي غياب النظر في التطورات الاقتصادية العالمية التي حدثت بعد عام ٢٠٠٦، والتي قد تكون أثرت بشكل كبير على أسواق الأسهم، خاصة في ظل التغيرات المستمرة في الأسواق العالمية.

ما هي المنهجيات التي تم استخدامها في تحليل المنهجيات التي استخدمتها الدراسات السابقة؟

١. التصنيف حسب الموضوع أو التخصص: في البحث استخدمت الباحثة منهجاً يقوم على تصنيف المراجع حسب الموضوع أو التخصص حيث نجد أن هذا يظهر من خلال عرض المراجع المتعلقة بالأسواق المالية بشكل عام، وبالأخص في جانب عوامل تأثير عائد الأسهم في سوق عمان المالي حيث نجد أن الباحث قد قام بتصنيف المراجع بشكل واضح إلى مراجع دراسات سابقة ودراسات اقتصادية تركز على التغيرات الاقتصادية مثل التضخم، وسعر الفائدة، والعجز في الميزانية، وكذلك مراجع تتعلق بأسواق الأوراق المالية بشكل عام.
٢. التصنيف الزمني: اعتمدت الباحثة على تصنيف المراجع حسب الزمن حيث يتم الاستشهاد بالدراسات القديمة والحديثة على حد سواء، فقد أشارت إلى دراسات قديمة (مثل "يونس، ١٩٩٥") بالإضافة إلى دراسات أحدث في الفترة الزمنية التي يغطيها البحث.

٣. التصنيف حسب نوع البيانات المستخدمة: يمكن ملاحظة تصنيف آخر من خلال المراجع التي تم التركيز عليها وفقاً لنوع البيانات المستخدمة في الدراسات السابقة.

٤. التصنيف الجغرافي: اعتمدت الباحثة أيضاً في تصنيفها على المراجع المحلية (دراسات تمت في الأردن أو تتعلق بسوق عمان المالي) إلى جانب الإشارة إلى دراسات أجنبية تناولت أسواقاً مالية في دول أخرى مما يعكس التنوع الجغرافي للمصادر.

٥. التصنيف حسب المنهجية: أشارت الباحثة إلى أن الدراسات السابقة تم تصنيفها حسب المنهجيات التي اعتمدت عليها مثل الدراسات التي استخدمت المنهج الوصفي أو التحليلي، فمن المهم هنا أن الباحثة أشارت إلى تنوع منهجيات البحث في المراجع التي تم الإشارة إليها لتوضيح التطورات المختلفة في مجال دراسة عوائد الأسهم.

عليه وبناء على ما سبق يمكن القول إن المنهج الذي استخدمه الباحث في تصنيف المراجع يعتمد على التصنيف الموضوعي، الزمني، البياني، الجغرافي، وأحياناً المنهجي وهذا يساعد على تقديم مراجع متنوعة وشاملة تدعم إطار الدراسة بشكل أكاديمي جيد من خلال استعراض مختلف وجهات النظر المتعلقة بالموضوع.

نقاط القوة في منهج التصنيف للمراجع:

- اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على تصنيف المراجع وفقاً للموضوع وهذا يساعد على جمع معلومات متنوعة وشاملة من مجالات مختلفة.
- يساهم ذلك في تقديم رؤية متعددة الأبعاد حول العوامل المؤثرة على عوائد الأسهم في سوق عمان المالي.
- عملت الباحثة على الاستعانة بمراجع ودراسات محلية وأخرى دولية مما أتاح لها مقارنة النتائج والاستفادة من تجارب وخبرات أسواق مالية مختلفة هذا التنوع يضيف على البحث دقة وموثوقية أكبر.
- اعتمدت الباحثة على التصنيف الزمني بين الدراسات القديمة والحديثة مما ساعد في إظهار التغيرات التي طرأت على العوامل المؤثرة في الأسواق المالية بمرور الوقت.
- كما إنه يظهر الفجوات البحثية التي قد تكون ظهرت مع تطور الأحداث الاقتصادية في السنوات الأخيرة.

- الباحثة اتبعت منهجية تصنيف حسب المنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة، وهذا يضمن أن يكون البحث قد استند إلى تجارب متنوعة ومختلفة من حيث الأساليب الإحصائية والمنهجيات مما يساعد في تحليل العوامل المؤثرة على عوائد الأسهم.

- التركيز على تصنيف المراجع حسب المكان يعكس اهتمام الباحث بالسياق المحلي للأسواق المالية مع الاستفادة من تجارب دول أخرى مما يجعل البحث أكثر تخصصاً وتطبيقاً للسوق الأردني.

نقاط الضعف في منهج التصنيف للمراجع:

- على الرغم من أهمية التركيز على الدراسات الحديثة لمواكبة التطورات الاقتصادية الراهنة، إلا أنه قد يلاحظ من خلال هذه الدراسة نقص في التوازن بين الدراسات القديمة والحديثة فبعض المراجع القديمة تحتوي على أسس ونظريات جوهرية قد تكون أساسية لفهم الموضوع بشكل أعمق، بينما تقدم الدراسات الحديثة تقدم تحديثات لهذه النظريات، وعليه فإن إغفال هذا التوازن للمراجع قد يؤدي إلى فقدان الاتصال بالجذور البحثية الرئيسية في هذا المجال.
- على الرغم من أهمية دراسة السوق المحلي إلا أن التركيز بشكل أساسي على الدراسات المحلية قد يحد من رؤية الباحثة حول العوامل العالمية المؤثرة على عوائد الأسهم فعلى سبيل المثال قد تؤثر الأزمات المالية العالمية أو التطورات الاقتصادية الدولية على سوق عمان المالي وإذا لم يتم النظر إلى هذه العوامل بشكل كافٍ قد يصبح البحث محدوداً.

● على الرغم من أن البحث استخدم مصادر متنوعة إلا أنه قد أغفل بعض المصادر الحديثة في مجالات أخرى مثل التقارير الدولية والأوراق البحثية في المجالات العلمية المرموقة، وبالتالي فإن اعتماد الباحثة المفرط على التقارير المحلية قد أدى إلى تفويت المصادر التي تقدم تحليلات أعمق وأكثر شمولية.

● قد يكون هناك نقص في النقد العميق لبعض الدراسات الأساسية، فعلى الرغم من أن التصنيف الزمني للبحوث القديمة والحديثة مفيد، فإن التقصير في نقد المنهجيات أو الافتراضات التي اعتمدت عليها بعض الدراسات القديمة قد أضعف البحث في بعض جوانبه.

عليه وبناء على ما سبق يمكن القول إن منهج التصنيف الذي اعتمدته الباحثة في دراستها يعد منهجاً جيداً في جمع المعلومات المتنوعة وتحليلها من زوايا مختلفة، ومع ذلك يتسم في بعض الحالات بالتركيز المفرط على بعض المراجع، كما يلاحظ وجود نقص في التوازن بين الدراسات القديمة والحديثة، لذلك كان من الضروري للباحثة أن تعمل على التنوع في المصادر والمنهجيات المستخدمة لتوفير رؤية أشمل وأكثر دقة حول الموضوع.